قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية جميع العقارات التى تعترض حركة المرور بشارع خالد باشا ومصطفى باشا كامل بمدينة الفيوم بمحافظة الفيوم .

(المـادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه فى المـادة الأولى والموضحة مساحتها وحدودها ومعالمها وأسماء ملاكها بالمذكرة والرسم الهندسى والكشوف المرفقة .

(المـادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ذى القعدة سنة ١٤٠٠ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٨٠

بشأن اعتبار مشروع نزع ملكية العقارات التى تعترض حركة المرور بشارعى مصطفى باشا كامل وخالد باشا بمدينة الفيوم من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على العقارات اللازمة له

ـ يعتبر شارع مصطفى باشا كامل الشارع الرئيسى الأول الذى يقطع مدينة الفيوم شمالا وجنوبا كما أنه المدخل إليها من ناحية محافظة بنى سويف .. فضلا عن أنه يربط بين شوارع المدينة لكونه يقع فى وسطها وبسبب ذلك تختنق حركة المـــرور به لضيق بعض المناطق به نظرا لوجـــود بعض العقـــارات التى تعترضه عند مدخل الشارع من ميدان الحواتم أرقام التنظيم ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ بشارع بطل السلام .. ثم أرقام التنظيم ٣ ، ٥ ، ٧ بشارع الحواتم الشرقى ويبلغ مسطح هذه العقارات الستة ٤١١ مترا مربعا وهذه العقارات عبارة عن عقارات قديمة متلاصقة من طابق أو طابقين فقط .

ـ أما فيما يتعلق بشارع خالد باشا .. فإنه يبدأ شمالا من شارع الحرية أمام كوبرى السنترال وينتهى حسب تخطيطه الصادر به قرار المحافظ رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٢ إلى شارع بطل السلام " جمال عبد الناصر "من ناحية الجنوب بعرض ١٥ مترا مربعا وبالرغم من ذلك فإن هذا الشارع مازال ضيقا إذ يصل عرضه فى بعض المناطق إلى أربعة أمتار .. و نظرا لزيادة حركة العمران والنشاط الاقتصادى والاجتماعى بالمدينة .. فقد كان لزاما العمل على إيجاد الحل البديل لانفراج أزمة اختناق المرور بالشارع وذلك بازالة العقارين رقمى ١٠ ، ١٢ (تنظيم) بشارع خالد باشا فى الوصلة من شارع الحرية حتى شارع ٢٦ يوليو والبالغ مسطحها ١٨١ مترا مربعا ، وفى الوصلة من شارع ٢٦ يوليو إلى شارع بطل السلام وجدت أراضى فضاء مملوكة لحاج الرادى وأرض فضاء مسورة مملوكة لمدرسة الراهبات وكنيسة الفرنسيسكان فضلا عن وجود ٥ عقارات مبنية حتى شارع بطل السلام وجميعها مبانى قديمة مكونة من طابق إلى ثلاثة طوابق يبلغ جملة مسطحها ١٢٧١ مترا مربعا ومن حيث إن تلك العقارات تعترض انسياب حركة المرور فى شارع خالد باشا .. فقد بات لازما الاستيلاء على التوسيع الشارع .

ـــ ويعرض الموضوع على المجلس الشعبى المحلى لمدينة الفيوم .. وافق بجلسته فى ١٩٧٩/٤/١٧ على نزع ملكية العقارات التى تعترض حركة المرور فى الشارعين المشار إليهما ، كما وافق المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بجلسته المنعقدة فى ١٩٧٩/١٢/٣٠

ـــ كما أفادت المحافظة بأن اللجنة العليا لتثمين العقارات المطلوب نزع ملكيتها .. قد قامت بتقدير قيمة العقارات المنوه عنها بمبلغ ٨٦٦١٩ جنيها منها مبلغ ٦٤٧٩٥ جنيها لذمة التعويض المدنى لملاك العقارات التى تعترض حركة المرور بشارع خالد باشا، و٢٦ يوليو و بطل السلام سددت للمساحة بالشيك رقم ٧١٥٥٤ فى ١٩٨٠/٤/٢٣ ومبلغ ٢١٨٢٤ جنيها لذمة تعويض ملاك العقارات التى تعترض حركة المرور بشارع مصطفى باشا من اتصاله بشارعى بطل السلام والحواتم الشرقى وقد سددت للمساحة بالشيك رقم ٧١٥٥٥ فى ١٩٨٠/٤/٢٣

ـــ هذا وقد قامت الوحدة المحلية لمركز الفيوم بتدبير الوحدات السكنية اللازمة لإيواء جميع شاغلى العقارات المطلوب نزع ملكيتها حيث أن ملاك العقارات المنزوعة ملكيتها لم يوافقو على نزع الملكية .

ـــ ومن حيث إن حالة الضرورة تتمثل فى سرعة إنهاء مشكلة اختناق المرور فى الشارعين المذكورين لذلك .. فقد تتضمن مشروع القرار الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات اللازمة للمشروع .

ـــ لذلك وإعمالا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية والاستيلاء على العقارات والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية .

فقد أعد مشروع القرار المرافق .

برجاء التفضل بالموافقة عليه ... و إصداره ،

نائب رئيس مجلس الوزراء

دكتور : فؤاد محيى الدين

كشف

بالبيانات المطلوبة لمشروع تقرير المنفعة العامة ونزع ملكية العقارات المعترضة حركة المرور بشارع خالد باشا ونفاذا متداده إلى شارع بطل السلام بمدينة الفيوم

(أولا) المسطح المطلوب نزع ملكيته هو ١٤٥٢ مترمربع تقريبا وأسماء ملاكها كالآتي :

رقم العقار والشارع	المسطح المتداخل بالمتر المربع	اسم المالك	ملاحظات
١٢ خالد باشا	٨١	زينب محمد بلال	العقار عبارة عن ثلاثة أدوار و٢ دكان بالأرض
١٠ » »	١٠٠	فاروق محمد حماد الهوارى	العقار عبارة عن ثلاثة أدوار
٣٩ بطل السلام	١٠٢	فاطمة حسان محمود	العقار عبارة عن دورين ، ٢ دكان بالأرض
٤ ح شرق مدرسة الراهبات	٤٢	محمد محمود محمد	العقار عبارة عن دورين
٤ أ » » »	٤٢	محمود صادق وهبه	العقار عبارة عن دور أرضى وحجرة بالدور العلوى
٦ » » »	٥٩	جلال أحمد بدوى وسعد أحمد بدوى	العقار عبارة عن دورين
٨ » » »	٣٩	جلال عبد القادر	» » » »
١٠ » » »	٣٦	سيده صالح محمد	» » » »
١٣١ ٢٦ يوليو	٤٠	الشركة الشرقية للأقطان	فضاء ومخازن محلج الوادى
١٣٣ » »	١٩٠	جمعية الراهبات المصريات	مدخل وفضاء بمدرسة الراهبات
١٣٧ » »	٣١	هيئة الفرنسيسكان	فضاء بكنيسة الفرنسيسكان
	١٤٥	مترا مربعا تقريبا	

(ثانيا) جميع هذه البيانات قديمة مبنى بعضها بالطوب اللبن و بعضها بالطوب الأحمر .

(ثالثا) ملاك العقارات المذكورة أعلاه لم يوافقوا على نزع الملكية .

(رابعا) الوحدة المحلية قامت بتدبير الوحدات السكنية اللازمة لإيواء شاغلى هذه العقارات والمحلات .

كشف

بالبيانات المطلوبة لمشروع تقرير المنفعة العامة ونزع ملكية العقارات المعترضة حركة المرور بميدان الحواتم بشارع الحواتم الشرقى (إمتداد شارع مصطفى كامل) بمدينة الفيوم

(أولا) المسطح المطلوب نزع ملكيته هو ٤١١ متر مربع تقريبا وأسماء ملاكها كالآتى :

رقم العقار والشارع	المسطح المتداخل بالمتر المربع	اسم المالك	ملاحظات
٩٩ بطل السلام	١٥	ورثة ابراهيم أحمد شاهين	العقار عبارة عن دور أرضى وبه ٢ دكان .
١٠١ « « «	٢٨	كمال صيام	العقار عبارة عن دورين
١٠٣ « « «	١٧٦	على السيد الدش	العقار دور أرضى جميعه ٧ دكان
٣ الحواتم الشرقى	٦٨	رجب أحمد أبو الحسن	« عبارة عن دورين وبه ٢ دكان
٥ « « «	٤٨	ورثة إحسان محمود	« « « « بالأرضى قهوة
٧ « « «	٤٦	على أبوزيد	العقار عباره عن دورين وحجرة خشب بالثالث
	٤١١	مترا مربعا تقريبا	

(ثانيا) جميع هذه العقارات قديمة مبنى بعضها بالطوب اللبن وبعضها بالطوب الأحمر.

(ثالثا) ملاك العقارات المذكورة أعلاه لم يوافقوا على نزع الملكية .

(رابعا) الوحدة المحلية قامت بتدبير الوحدات السكنية اللازمة لإيواء شاغلى هذه العقارات والمحلات .